

## المحاضرة الثانية:

الموظف العمومي حسب مفهوم القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد

ومكافحته:

لقد عرفت المادة 2 فقرة ب من القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الموظف العمومي كما يلي:

\*1 كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة سواء كان معيناً أو منتخبا، دائما أو مؤقتا مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

\*2 كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتا وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر، ويساهم بهذه الصفة في خدمة هيئة عمومية أو مؤسسة عمومية أو أية مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية.

\*3 كل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه.

وهذا التعريف هو نفسه المستمد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إذن فإن المقصود من الموظف العمومي حسب مفهوم قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ما يلي:

أ. ذوو المناصب التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية أو في أحد المجالس الشعبية

المحلية المنتخبة: المشرع نص على أن الموظف العمومي هو كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة سواء كان معيناً أو منتخبا، دائما أو مؤقتا مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

\*1 الشخص الذي يشغل منصبا تشريعيا: ويقصد به العضو في البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة سواء كان معيناً أو منتخبا.

فأما أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكلهم منتخبون عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، وأما أعضاء مجلس الأمة فثلثا أعضائه منتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري، والثلث الآخر معينون من طرف رئيس الجمهورية.

فالمراد بالمنصب التشريعي جميع المنتخبين أو المعينين في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وجميع العاملين بهاتين الهيئتين التشريعتين.

**\*2 الشخص الذي يشغل منصبا تنفيذيا:** وهم جميع العاملين بالسلطة التنفيذية على المستوى المركزي، ويشمل هذا المفهوم:

.رئيس الجمهورية، باعتباره رئيس السلطة التنفيذية في البلاد.

. رئيس الحكومة وأعضاء حكومته، وهم الوزراء والوزراء المنتدبون، وكل هؤلاء يعينهم رئيس الجمهورية.

**\*3 الشخص الذي يشغل منصبا إداريا:** وهو كل من يعمل في إدارة عمومية، سواء كان دائما أو مؤقتا في وظيفته، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، بغض النظر عن رتبته أو أقدميته وينطبق هذا التعريف على:

**3-1- العمال الذين يشغلون مناصبهم بصفة دائمة:** لقد حصر المشرع مفهوم الموظف على أنه كل عون معين في وظيفة عمومية دائمة، ورسم في رتبة في السلم الإداري، بحيث ينطبق هذا التعريف على الأعوان الذين يمارسون نشاطاتهم في المؤسسات والإدارات العمومية، والتي يقصد بها المؤسسات العمومية، والإدارات المركزية في الدولة والمصالح غير المركزية التابعة لها والجماعات الإقليمية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وكل مؤسسة عمومية يمكن أن يخضع مستخدموها لأحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

وانطلاقا من هذا التعريف، وهو المكرس في القانون الإداري، يمكن استخلاص العناصر التي إذا توفرت في شخص معين اعتبر موظفا عموميا، يمارس وظيفة عمومية وهي:

1. صدور أداة قانونية يعين بموجبها الشخص في وظيفته، وقد تكون هذه الأداة في شكل مرسوم رئاسي أو تنفيذي أو قرار وزاري أو ولائي، كما قد يكون مقرا صادرا عن سلطة إدارية.

2. التعيين في وظيفة دائمة، على أن يشغلها بصفة مستمرة. ولا تنفك عنه إلا بالوفاء أو الاستقالة أو العزل أو التقاعد، ومن ثم لا يعد موظفا المستخدم المتقاعد ولا المستخدم المؤقت ولو كان مكلفا بخدمة عامة.

3. الترسيم في إحدى درجات السلم الإداري، بحيث يتكون هذا الأخير من رتبة لا بد أن يصنف الموظف العمومي ضمن أحدها، يليه الترسيم، وهو الإجراء الذي يتم من خلاله تثبيت الموظف في رتبته، بعد اجتيازه فترة التجربة، ومن ثم لا يعد موظفا من كان في فترة تربص (تدريب)، لأن المتربص هو ذلك الشخص العامل والذي على استعداد من أجل تثبيته في الوظيفة، والموضوع تحت التجربة خلال مدة التكوين والاختبار وبعد إتمام هذه الأخيرة يتم امتحانه، وذلك من أجل إدماجه في هذه الوظيفة أو طرده منها.

4 - أن يباشر الموظف العمومي وظيفته في مؤسسة أو إدارة عمومية، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد حرص على استبعاد فئة القضاة والمستخدمين العسكريين والمدنيين للدفاع الوطني ومستخدمي البرلمان من الخضوع لأحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

**2-3- العمال الذين يشغلون منصبهم بصفة مؤقتة:** ويقصد بهم عمال الإدارات والمؤسسات العمومية الذين لا تتوفر فيهم صفة الموظف بمفهوم القانون الإداري، كالأعوان المتعاقدين الذين يعينون لشغل مهام في الإدارة، عن طريق التعاقد لمدة محددة، وهذا العقد عادة ما يكون كتابيا كما يمكن أن يكون كذلك شفويا، بالإضافة إلى الأعوان المؤقتين الذين يعينون بصفة مؤقتة ولمدة محددة في مصالح الدولة والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية نظرا لاختصاصاتهم وذلك للاستعانة بهم في الأعمال التقنية أو لتنفيذ المهام الخصوصية المحددة الأجل.

**\*4 الشخص الذي يشغل منصبا قضائيا:** إن المراد بالمنصب القضائي كل العاملين بجهاز القضاء، حيث يقصد بهم القضاة، سواء أكانوا تابعين لنظام القضاء العادي من قضاة الحكم والنيابة للمحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، والقضاة العاملين في الإدارة المركزية لوزارة العدل، أو كانوا القضاة التابعين لنظام القضاء الإداري من قضاة المحاكم الإدارية وقضاة مجلس الدولة، مع العلم أن القانون الأساسي للوظيفة العمومية قد استثنى القضاة من

الخضوع لأحكامه، وبالتالي عدم اعتبارهم موظفين عموميين طبقا لهذا القانون، ولكن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته قد شملهم واعتبرهم موظفين عموميين يخضعون لأحكامه.

**5\* المنتخب في المجالس الشعبية المحلية:** ويقصد به كافة أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية، بمن فيهم الرئيس.

**ب. من يتولى وظيفة أو وكالة في مرفق عام أو في مؤسسة عمومية أو ذات رأس مال مختلط:** إن الهيئات والمؤسسات المقصودة هنا هي الهيئات العمومية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية ذات رأسمال مختلط والمؤسسات الأخرى التي تقدم خدمة عمومية ويقصد بها هنا تلك المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمة عامة أو تتولى تسيير مرفق عام عن طريق الامتياز.

**ج. كل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه:** على الرغم من الكم المعترف من الأوصاف التي اعتمدها المشرع لتعريف الموظف العمومي في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، فإنه أعلن عدم استطاعته الإحاطة بكل الفئات والوظائف التي يمكن أن تشغل من قبل أشخاص يسعون لممارسة الفساد، لذا نص على إعطاء صفة الموظف لكل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وذلك من أجل استدراك باقي الفئات التي سبق ذكرها، مما يدل على أنه تنبه إلى عدم إمام الفئات المذكورة بجميع الأشخاص الذين يمكن أن يشغلوا فئات أخرى من الوظائف وبالتالي يخضع كل شخص يصنف ضمن هذه الفئة لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته في حالة ارتكابه أفعالا تعتبر من جرائم الفساد وفقا لهذا القانون.

ويعتبر في "حكم الموظف" الموظف الفعلي أو الموظف الواقعي، وهو ذلك الشخص غير المعين في وظيفة معينة أو صدر بشأن تعيينه قرار خاطئ أو معيب، أو يكون قد عين في وظيفة معينة دون إتباع الإجراءات القانونية الصحيحة في تعيينه، كمن يستمر في العمل بعد تقاعده ودون مد خدمته بالطريقة القانونية.

وينطبق كذلك مفهوم "من في حكم الموظف" لاسيما على المستخدمين العسكريين والمدنيين للدفاع الوطني والضباط العموميين، حيث يلاحظ أن المستخدمين العسكريين والمدنيين للدفاع الوطني قد استثناهم المشرع من الخضوع للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

أما الضباط العموميون فلا ينطبق عليهم كذلك القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية إذ لم ينص عليهم ولم يستثنهم من الخضوع لأحكامه، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ولكن وبحكم أنهم مفوضين من طرف السلطة العمومية لممارسة مهامهم ويحصلون على الحقوق والرسوم لحساب الخزينة العمومية، فإن من شأن هذا الأمر أن يؤهلهم لكي يدمجوا في فئة من في حكم الموظف، فكل من الموثق، والمحضر القضائي ومحافظي البيع بالمزايدة، والمترجم الرسمي.

وبالتالي فإن المشرع في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، قد وسع من مفهوم الموظف العمومي لضمان انطباق أحكامه على أكبر فئة من الأشخاص، وكذا من أجل الاحتياط لما قد يستجد من وظائف.